النزاهة الاتحادية تكشف عن تضارب مصالح لدى 11 مكلفاً في شهر آب

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الجمعة، رصد تضارب مصالح لدى 11 مكلّفاً خلال شهر آب.

وقالت الهيئة في بيان تلقته المطلع، إن "دائرة الوقاية تمكّنت خلال آب الماضي من كشف تضارب مصالح لدى (11) مُكلّفاً، فيما بلغ عدد المُفصحين عن ذممهم الماليّة (3449) مُكلّفاً في المُدّة ذاتها، فضلاً عن تنفيذ (141) زيارة تقصٍّ؛ للتحقّق من صحة المعلومات الواردة في استمارات كشف الذمّة الماليّة، عبر التحرّي والتقصّي والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ بما يعزّز فاعليّة الإجراءات الوقائيّة في رصد مُؤشّرات التضخم في أموال المكلفين".

وأضافت، أن "الدائرة نفّذت أربع ورشٍ وندواتٍ للتعريف بلائحة السلوك الوظيفيّ رقم (1 لسنة 2016) والتعديل الأول للعام 2017، في وزارة الصحّة/ العيادات الطبيّة الشعبيّة، وصحّة بغداد/ الرصافة، ومركز السلام لتأهيل المُعاقين، في إطار ترسيخ قواعد السلوك الوظيفيّ وتعزيز قيم النزاهة والالتزام في أداء الوظيفة العامّة".

وأشارت إلى "إصدار تقريرٍ عن برنامج الشفافيّة وحماية المال العام الخاصّ بوزارة الهجرة والمُهجّرين؛ للوقوف على مستوى الالتزام بمعايير الشفافيّة ورصد مواطن الخلل والمخاطر التي قد تهيّئ بيئةً لوقوع الفساد، واقتراح الإجراءات الكفيلة بمعالجتها، فيما أنجز الفريق المُكلّف

بمُراقبة ومُتابعة إجراءات التحوّل الإلكترونيّ في الوزارات والجهات غير المُرتبطة بوزارةٍ تقرير مشروع الحوكمة الإلكترونيّة الخاصّ بوزارة العدل/ دائرة التسجيل العقاري العامّة، فضلاً عن متابعة برنامج الدفع الإلكترونيّ (POS) الخاصّ بديوان أوقاف الديانات المسيحيّة والإيزيديّة والصابئة المندائيّين؛ دعماً للتحوّل نحو الأنظمة الإلكترونيّة وتعزيزاً للشفافيّة والحدّ من مواطن الفساد في الإجراءات والمُعاملات الماليّة".